

واقع الأبارتهايد بمثابة صيرورة في أراضي 1967 و"خطة الضم" ستجعله قانونياً!

أنطوان شلحت

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار- رام الله
بالتعاون مع دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

كانون أول 2020



توطئة

بالتزامن مع تأليف الحكومة الإسرائيلية الحالية الـ35 والتي تستند إلى ائتلاف مكون من أحزاب الليكود و"أزرق أبيض" واليهود الحريديم (المتشددون دينياً) في أيار 2020، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن الأول من تموز 2020 موعداً لتنفيذ قرار ضم أراضٍ فلسطينية محتلة من العام 1967، وذلك بوحى من الخطة الأميركية المعلنة في أواخر كانون الثاني 2020، والتي يُطلق عليها إعلامياً اسم "صفقة القرن". وبحسب هذه الخطة الأميركية، فإن إسرائيل تستطيع ضم منطقة غور الأردن، ومناطق فيها تواصل جغرافي للمستوطنات الكولونيالية، والتي تشكل نحو 30% من أراضي الضفة الغربية¹. وتُحدّد الخطة بأن إسرائيل سوف تستفيد "من وجود حدود آمنة ومعترفاً بها، ولن تضطر إلى اقتلاع أيّ من المستوطنات، وستدمج الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المتجاورة، وستصبح الجيوب الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضي الفلسطينية المتجاورة جزءاً من دولة إسرائيل، وسيتم ربطها من خلال نظام نقل فعّال"².

ويحمل الضم بُعداً قانونياً مهماً وذا دلالة، ففرض ما تُسمى "السيادة الإسرائيلية" على المستوطنات يعني تطبيق القانون الإسرائيلي المدني على هذه المستوطنات التي تخضع إلى إجراءات الأوامر العسكرية في إدارة شؤونها اليومية، بسبب عدم اعتراف القانون الإسرائيلي بها (فضلاً طبعاً عن عدم اعتراف القانون الدولي بها)، وهذا يعني أن

¹ . The White House, Peace to Prosperity: A vision to improve the lives of the Palestinian and Israeli people, (Washington D.C: The White House, 2020).

² . Peace to Prosperity, p: 12.

المستوطنات سوف تخضع بعد الضم، في حال الإقدام عليه، للخدمات التي تقدمها الوزارات المدنية الإسرائيلية كونها ستصبح جزءاً من دولة إسرائيل من الناحية القانونية.

ومع ذلك أشار نتنياهو إلى أن الفلسطينيين الذين سوف يتم ضمهم لن يحصلوا على حقوق مواطنة. ففي مقابلة موسعة أجرتها صحيفة "يسرائيل هيوم" اليمينية مع نتياهو، أوضح هذا الأخير تلك المسألة، وعندما سأله الصحفي حول آلاف الفلسطينيين المقيمين في غور الأردن، وهل سيحصلون على الجنسية الإسرائيلية؟ كان رد نتياهو كالتالي: "لا، سيبقون في جيوب فلسطينية. لن نضم أريحا، وهناك تجمع أو تجمعان لن نفرض السيادة عليهما، سيبقيان كرعايا فلسطينيين. لكن السيطرة الأمنية الإسرائيلية ستطبق عليهما أيضاً"³.

ولوحظ أنه منذ تواتر الحديث بشأن الضم وحتى الإعلان عن تأجيل خطة الضم وفقاً لـ"صفقة القرن"، بالتزامن مع توقيع "اتفاق أبراهام" لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة برعاية الولايات المتحدة، في أيلول 2020، توالى ردات فعل كثيرة على هذا التطور برزت من بينها ردة الفعل التي اعتبرت أن عملية الضم تحيل ربما أكثر من شيء آخر إلى صيرورة الفصل العنصري (الأبارتهايد).

في واقع الأمر لا تعتبر مقاربة الأبارتهايد جديدة في سياق الحديث عن قضية فلسطين والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني كما سنوضح في مكان لاحق، ولكن يبدو أن خطة الضم أعادتها من جديد إلى صدارة الخطاب مثلما سنتوقف ضمن هذه المقالة، التي تشير من ضمن أمور أخرى إلى أن تلك الخطة ستضفي في حال تنفيذها شرعية قانونية على واقع الأبارتهايد باعتباره صيرورة قائمة منذ احتلال 1967.

³ . أمنون لورد، مقابلة مطولة مع بنيامين نتياهو: تغيير حلمنا فيه، يسرائيل هيوم، 2020/5/28، ص: 2.

تجدد الإشارة أيضاً إلى أن إسرائيل تستثمر جهوداً كبيرة في محاربة هذه المقاربة في أرجاء العالم، وتتولى تسيير هذه الجهود وزارة الشؤون الاستراتيجية. وفي هذا الإطار أقيمت في هذه الوزارة منذ عدة أعوام "قوة مهمات خاصة" لقيادة ما تُسمى "المعركة ضد نزع الشرعية" عن إسرائيل ويقف على رأسها نائب المدير العام للوزارة. وتحتاج متابعة عمل هذه القوة إلى معالجة موسعة ضمن سياق منفرد.

"صفقة القرن"

وواقع الأبارتهايد

عقب إعلان "صفقة القرن" بفترة وجيزة، أشار الباحث الإسرائيلي المتخصص في قضايا الحدود شاول أريئيلي، في مقال نشره حول مسألة الحدود و"صفقة القرن"، إلى أن الواقع الذي ستنتجه هذه الصفقة هو واقع أبارتهايد بامتياز. وأضاف أن "على صفقة القرن أن تختفي، فليس لها ولن يكون لها شريك عربي. وردات الفعل الدولية تشير إلى أنه لن تكون هناك شرعة للضم. وانعكاساتها ستلحق ضرراً كبيراً بإسرائيل". وبرأيه "تنتلق (الخطة) من إعطاء شرعية للواقع القائم (في الأراضي المحتلة منذ 1967)، وهو واقع فيه منظومتان قضائيتان مختلفتان على نفس الأرض على أساس المعيار الإثني، تُضاف عليه فكرة الضم، التي ستحوّله إلى حالة أبارتهايد، أو حسب تعبير (رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول) ديفيد بن غوريون من العام 1949 ستحوّله إلى 'دكتاتورية الأقلية'⁴.

ويضيف أريئيلي: "إن الصفقة سوف تمس كذلك بمبدأ المواطنة كونها تشمل نقل مواطني إسرائيل العرب إلى فلسطين (على خلفية حديث خطة ترامب عن احتمال نقل

4 . شاول أريئيلي، 15 سنة للوراء، هآرتس، 2020/2/21، ص: 23.

منطقة المثلث إلى سيادة الدولة الفلسطينية التي ستقام). وتمس بسيادة القانون والحق في الملكية من خلال شرعنتها للبور الاستيطانية غير القانونية التي بنيت على أراض فلسطينية منهوبة. وفي النهاية هي تشجع هجرة فلسطينية من الأحياء الواقعة خارج الجدار الفاصل إلى مدينة القدس، وتدفع في اتجاه هجرة يهودية سلبية من هذه المدينة وتغيّر الميزان الديمغرافي الذي يأخذ مساراً سلبياً بالنسبة إلى اليهود منذ 52 عاماً. إن ترامب، وجاريد كوشنير (صهر الرئيس الأميركي وكبير مستشاريه) وديفيد فريدمان (السكران الأميركي لدى إسرائيل) كانوا 'طبق البتري' الكامل لتعزير رؤية ننتياهو، والتي تمت بلورتها مع اليمين المسياني- القومي برئاسة نفتالي بينيت وأبيلت شاكيد⁵ (طبق أو علبه بتري هي وعاء أسطواني غير عميق، مصنوع من الزجاج أو البلاستيك، ومزود بغطاء. يستعمله علماء الأحياء لاستنبات الخلايا، كالبكتيريا والفطريات. يُعد أكثر أنواع أطباق الاستنبات استعمالاً. وأصل التسمية هو من عالم البكتيريا الألماني يوليوس ريتشارد بتري الذي قام باختراعها العام 1887).

وأشار أريئيلي أيضاً إلى أن "الدولة الفلسطينية المقترحة (ضمن "صفقة القرن") هي إقليم بدون تواصل جغرافي وبدون حدود خارجية لها، وتحولها هاتان السمتان إلى جيب واحد كبير، مع حدود يصل طولها إلى نحو 1400 كيلومتر، أي بضعف 1.5 من طول حدود إسرائيل اليوم. داخل هذا الجيب سيكون 15 جيياً إسرائيلياً (مستوطنات) وداخل إسرائيل سيكون 54 جيياً فلسطينياً (قرى فلسطينية)"⁶. ويضيف: "إن التجربة العالمية تشير إلى أنه ما عدا حالة هولندا وبلجيكا، فإن الجيوب ليست حلاً قابلاً للتنفيذ بين أطراف لديهم تاريخ من العنف والترسبات، وسيتحوّل الجيش الإسرائيلي إلى 'جيش الدفاع' عن الجيوب، والحدود المتداخلة سوف تمنع تأسيس نظم اقتصادية منفصلة، ولن

5 . المصدر السابق.

6 . شاؤول أريئيلي، 15 سنة للوراء، هارتس، 2020/2/21، ص: 23.

تُمكن الفلسطينيين من التخلص من حزام الضرائب الخانق القائم حالياً... نصف الأراضي التي سوف يتم ضمها إلى إسرائيل هي أراض بملكية خاصة، مما يلزم إسرائيل القيام بتسويات لتستطيع الالتزام بها، والاقتراح حول العاصمة الفلسطينية في الأحياء خارج الجدار في القدس- كفر عقب، سميراميس، مخيم اللاجئين شعفاط، بالإضافة إلى بلدة أبو ديس- غير ملائم في كل الحالات. في هذه الأحياء يتم البناء من دون تخطيط ولا لوائح منظمة، وهي تفتقر إلى البنى التحتية والمؤسسات، ولا تقع على خطوط طرق ومراكز اقتصادية ذات صلة"⁷.

يتفق مع هذا الطرح الوزير الإسرائيلي السابق يوسي بيلين، أحد مهندسي اتفاق أوسلو، الذي يشير إلى أن الأردن تنازل عن مطلبه بالسيادة على الضفة الغربية قبل 32 عاماً، ومن شأن الضم الإسرائيلي الذي ينتهز "الفرصة" التي سنحت على أعتاب انتخابات الرئاسة الأميركية، أن يؤدي أيضاً إلى أن تعلن منظمة التحرير الفلسطينية، المستعدة لإقامة دولة فلسطينية على مساحة 22 بالمئة من "فلسطين التاريخية" إلى جانب دولة إسرائيل، تراجعها عن قرارها هذا. والسؤال المركزي برأيه لن يكون ارتفاع منسوب الإرهاب، ولا انسحاب العالم العربي من خطوات التطبيع مع إسرائيل، ولا الحاجة إلى عودة إسرائيل لإدارة شؤون الحياة اليومية للفلسطينيين وتمويلهم، بل إن التهديد الرئيس هو أن إسرائيل ستجد نفسها تستخدم أدوات من الأبارتهايد لمنع حقوق الفلسطينيين السياسية، حتى وإن لم تنسخ كل جوانب هذا النظام العنصري والوحشي"⁸.

في سياق متصل باستخدام مقاربة الأبارتهايد، يوضح مقال نشره ميخائيل سفراد بعنوان "نعم هذا أبارتهايد، حتى بدون الضم"⁹، أن الواقع في الأراضي الفلسطينية (المحتلة منذ 1967) يمثل حالة أبارتهايد حتى بعد أن تم تجميد قرار الضم، حيث أن هناك في الضفة

7 . المصدر السابق.

8 . يوسي بيلين، حتى لا يكون هذا أبارتهايد، إسرائيل هبوم، 2020/6/30

9 . ميخائيل سفراد، نعم هذا أبارتهايد، حتى بدون ضم، هآرتس، 2020/7/9، أنظر الرابط:

<https://www.haaretz.co.il/opinions/premium-1.8979695>

الغربية مجموعتين من السكان: مجموعة المستوطنين الذين يتمتعون بكل القوة والامتيازات والسيطرة على الموارد من الأرض والماء، ومجموعة الفلسطينيين الذين يفتقرون إلى حقوقهم والمغيبين عن التمثيل في المؤسسات التي تقرر بشأن حياتهم. من ناحيته، يشير عميرام غولدبلوم إلى أن سياسة فرض السيادة الإسرائيلية على أراض في الضفة الغربية سوف تنتج حالة أبارتهايد. وكتب غولدبلوم مقاله عندما أعلن نتنياهو عشية جولة الانتخابات التي جرت في أيلول 2019 عن نيته ضم مناطق في الضفة الغربية، ويشير الكاتب إلى أن "الزيادة الكبيرة في عدد السكان المتدينين والحريديم وتطرف اليمين يضمنان أنه في حال إجراء استطلاع اليوم فإن تأييد الضم سيكون كبيراً جداً. وتصريحات نتنياهو قبل الانتخابات- موعد أ- فقط تعزز المقولة أنه من طرف جمهور الليكود ومن هم على يمينه هناك شرعية للضم والأبارتهايد. أكثر من ذلك، حتى لو كانت نسبة معارضي منح حق التصويت للفلسطينيين بعد الضم لن تتغير، فإنه تكفي زيادة قوة هذا التوجه من بين مؤيدي الضم، حتى يتحول الأبارتهايد إلى طموح على مستوى الواقع لأغلب مواطني إسرائيل"¹⁰.

ويضيف غولدبلوم: "إن الجمهور لا يحتاج لأن يفهم كل المعاني والدلالات للأبارتهايد كما كان في الجزائر، الهند، ودول الكونفدرالية في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية وفي بلدان أخرى كثيرة. كلهم يفهمون جيداً معنى القرار بأن لا يصوت الفلسطينيون للكنيست رغم ضمهم لإسرائيل عملياً في أعقاب ضم المستوطنات. هذا يكفي لتحديد وجود أبارتهايد في دولة إسرائيل"¹¹.

¹⁰ . عميرام غولدبلوم، اليوم أكثر من 2012- تأييد الضم يعني تأييد الأبارتهايد، هآرتس، 2019/9/1، أنظر الرابط: <https://www.haaretz.co.il/blogs/amiramgoldblum/BLOG-1.7766848>
¹¹ . المصدر السابق.

غسيل الخطاب

في مقال للدبلوماسي السابق والباحث ألون لينيل بعنوان "يطلقون على ذلك أبارتهايد"، اعتبر أن الضم هو فرض نظام أبارتهايد على الفلسطينيين¹². ويشير لينيل إلى أنه "وصلنا إلى الموعد الذي وضعه بنيامين نتنياهو أمام العالم لفرض نظام الأبارتهايد من طرف حكومة إسرائيل. حالياً يتم ذلك من دون تشريع قانوني، ومن دون أي فعل عملي على الأرض، ولكن مع إنجاز أكثر خطورة، هو غسيل الخطاب. ففي عملية منظمة ومنهجية، نجحت حكومة اليمين بقيادة نتنياهو، بالشراكة مع وسائل الإعلام، في تطبيع الجمهور الإسرائيلي وتوجهاته، وهكذا تحولت كلمات مثل "بسط السيادة" و"الضم" إلى كلمات اعتيادية في أفواه الجمهور العريض من دون فهم المعنى الحقيقي لها، ولا شك في أن الشرعية التي يأخذها هذا الأمر من خلال اللعب بالكلمات هي أمر خطر"¹³. ويكمل لينيل: "عملت حكومات إسرائيل على مدار السنوات لإعاقة كل أمل في قيام دولة فلسطينية مستقلة، من خلال بناء المستوطنات في المناطق (المحتلة). دفع المستوطنون ومؤيدوهم في الكنيست والحكومة نحو ضم مناطق وإقصاء الفلسطينيين. الآن وعندما يكون هذا الأمر محل تنفيذ جزئياً أو كلياً، حتى على مستوى التشريع، فإن الأبارتهايد سيتحول إلى أمر رسمي، ويمنع كل أمل للفلسطينيين في الحصول على دولة مستقلة لهم".

ويتفق عضو الكنيست السابق موسي راز من ميرتس على أن الضم يعزز نظام الأبارتهايد في الضفة الغربية، ولكنه لا ينتجها، فالأبارتهايد موجود منذ العام 1967،

¹² . ألون لينيل، يطلقون على ذلك أبارتهايد، موقع ynet، 2020/7/3، أنظر الرابط: <https://news.walla.co.il/item/3371146>

¹³ . المصدر السابق.

حيث يستمر الاحتلال من دون إعطاء حقوق سياسية للسكان الفلسطينيين أو إعطاء حق التصويت في تقرير مصيرهم. ويبين راز أن الضم، فضلاً عن تعزيزه لنظام الأبارتهايد، مناقض للقانون الدولي¹⁴.

وفي مقال كتبه الناشط السياسي عمانوئيل شاحف، يشير إلى أن الضم سوف ينتج نظام أبارتهايد في المناطق التي سوف يضمها، ويحول إسرائيل إلى نظام أبارتهايد، وذلك لكون مشروع الضم لا يتضمن منح الفلسطينيين في هذه المناطق حق التصويت والمواطنة المتساوية¹⁵.

ويشير شاحف: "إن المنطلق أن إسرائيل سوف تضم مناطق معينة في الضفة الغربية، وتبسط القانون الإسرائيلي عليها، ولكنها لن تعطي الفلسطينيين المحليين حقوق مواطن/ مواطنة، حيث سيقون رعايا فلسطينيين، وليس واضحاً ما معنى ذلك. هل سيكونون رعايا الدولة الفلسطينية السيادية أو مقيمين في حكم ذاتي فلسطيني؟ واضح أنه لا توجد نية لخلق سيادة فلسطينية حقيقية، وما تقترحه خطة ترامب هو حكم ذاتي فلسطيني داخل دولة إسرائيل السيادية الموسعة".

ويضيف شاحف: "إذا تم تنفيذ الخطة سنصل إلى وضع يعيش فيه الفلسطينيون في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية من دون الحق في التصويت للانتخابات في إسرائيل، للحكومة التي تسيطر عليهم. من هنا يأتي استعمال مصطلح الأبارتهايد- وهو عملياً تحقيق مركب مركزي من النظام البائد في جنوب أفريقيا، هذا المركب التي مكن عار الأبارتهايد على كل أجزائها- وما يعنيه من منع السكان المحليين الأصليين من الحق

14 . موسي راز، ضم المناطق يتناقض مع القانون الدولي وينتهك اتفاق السلام، موقع صحيفة معاريف، 2020/7/1، أنظر الرابط: <https://www.maariv.co.il/journalists/opinions/Article-774692>

15 . عمانوئيل شاحف، الضم والأبارتهايد، موقع زمان إسرائيل، 2020/7/12، أنظر الرابط: [/https://www.zman.co.il/126062](https://www.zman.co.il/126062)

في التصويت في انتخابات عامة للسلطة العامة في الدولة، حيث أعطي هذا الحق فقط في مناطق معينة – بانتوستانات- من أجل السلطة المحلية لتلك المناطق"¹⁶.
ويوضح شاحف أن الحديث حول الأبارتهايد بات عملياً ونظرياً وأكثر صدقية بعد الضم، ويفسر ذلك بقوله: "لا شك في أن غالبية الإسرائيليين لا توجد لديها مشكلة مع ذلك (يقصد الأبارتهايد)، والسبب لذلك واضح، فنحن نعيش هذا الواقع على مدار 53 عاماً من احتلال يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة. الفارق الوحيد بين الفترة قبل الضم وبين تلك التي بعد الضم، أنه في المناطق التي سيتم ضمها ادعت إسرائيل بمرحلة الوضع، وكان هذا الادعاء ذا صلة في المناطق المحتلة حتى بعد 53 عاماً، حيث فقد من صدقيته. الآن ستكون هذه المناطق مناطق سيادية إسرائيلية، مثل باقي المناطق داخل الخط الأخضر الذي لم يعد قائماً أصلاً"¹⁷.

وتعتقد الباحثة سيفان طال أن الضم لن يغيّر من واقع الأبارتهايد ولكنه سيجعله قانونياً، حيث تشير إلى أنه "على الرغم من أن الدبلوماسية الإسرائيلية تطرقت إلى الاحتلال (منذ 1967) كوضع مؤقت، فإنها عملياً انتهكت كل القوانين، أقيمت تجمعات كثيرة، وتم شق شوارع، وصودرت أراض، وأقيم نظام أبارتهايد قاس"¹⁸. وتكمل طال: "المرحلة الأولى كانت ضم كل مناطق 67، الضفة وغزة، وعملياً تم ضمها من وقت مضى، فالقانون الإسرائيلي مفروض على مواطني إسرائيل في الضفة، وغير مفروض على السكان الفلسطينيين، وإن ضمّاً فورياً للمناطق لن يغير شيئاً من الواقع على الأرض، ولكنه سيشكل اعترافاً في الواقع بأن إسرائيل هي نظام أبارتهايد. لا توجد أراض مدارة،

16 . المصدر السابق.

17 . المصدر السابق.

18 . سيفان طال، الضم الآن- السلام بعد ذلك، موقع هوكتس، 2019/9/4، أنظر الرابط:
<https://www.haokets.org/2019/09/04/%D7%A1%D7%99%D7%A4%D7%95%D7%97-%D7%A2%D7%9B%D7%A9%D7%99%D7%95-%D7%A9%D7%9C%D7%95%D7%9D-%D7%90%D7%97%D7%A8-%D7%9B%D7%9A>

أراض محتلة، أراض متنازع عليها- بل يوجد أبارتهايد. فصل جغرافي، فيزيائي، قضائي، قانوني.. لا يوجد أبارتهايد أكثر من ذلك، في الضفة وغزة"¹⁹.

وفي بيان أصدرته منظمة "مبادرات أبراهام" حول الضم أشارت إلى أن ضم مناطق في الضفة الغربية سوف يخلق نظام أبارتهايد في أعقاب ضم سكان فلسطينيين من دون منحهم حقوقاً سياسية ومدنية²⁰.

وفي مقال للكاتبة عينات عوفديا تطرقت إلى اللعب بالكلمات التي يستعملها نتنياهو وشركاؤه من أجل شرعنة الضم، حيث يتحدثون عن بسط القانون الإسرائيلي على مناطق في الضفة الغربية والتي تظهر ككلمات منمقة، ولكنها في الواقع تعني فرض نظام أبارتهايد، حيث تشير عوفديا إلى ما يلي: "تشهد إسرائيل عملية غسل للكلمات وتطبيع السجال الجماهيري لإجراءات غير ديمقراطية تتناقض مع القانون الدولي، حيث أن المثال البارز لذلك هو مسألة الضم أو 'بسط السيادة'، إذ تم غسل هذين المصطلحين بواسطة نتنياهو وشركائه السياسيين وجرى ترويجهما بمساعدة وسائل الإعلام، حيث أن حقيقة أنه سيقام في إسرائيل نظام أبارتهايد تم إخفاؤها عن أعين الجمهور"²¹.

وتضيف عوفديا: "إن تعريف نظام الأبارتهايد من الناحية القانونية غير قابل للنقاش. من اللحظة التي يفرض فيه قانون واحد على الأرض بين النهر والبحر، التي يعيش فيها أيضاً مواطنون إسرائيليون (المستوطنون) وأيضاً فلسطينيون ليسوا مواطنين، تكون الحكومة مسؤولة قسراً وبشكل مباشر عن ملايين من الناس لم ينتخبوها، وسيكونون

19 . المصدر السابق.

20 بيان منظمة "مبادرات أبراهام":
<https://abrahaminitiatives.org.il/2020/06/09/%D7%94%D7%A1%D7%99%D7%A4%D7%95%D7%97-%D7%A1%D7%9B%D7%A0%D7%94-%D7%A9%D7%9C-%D7%90%D7%A4%D7%A8%D7%98%D7%94%D7%99%D7%99%D7%93>

21 . عينات عوفديا، بنيامين نتنياهو يقوم بالغسيل، موقع ynet، 2020/6/30، أنظر الرابط:
<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5756286,00.html>

تابعين لها بالرغم من أنهم لا يستطيعون التصويت ضدها، والتظاهر ضدها لتغيير قوانين أو لتحديد مصيرهم السياسي"²².

وفي أثناء جولات الانتخابات الأخيرة التي شهدتها إسرائيل خلال العامين 2019 و2020 لاحظ أستاذ الجغرافيا وتخطيط المدن الإسرائيلي أورن يفتحييل أن الحملة الانتخابية تبدو كهروب كبير من القضية المركزية لمستقبل إسرائيل، وهي الأبارتهايد الآخذ في التكوّن بين اليهود والفلسطينيين، مؤكداً أن التعامي والصمت الحاليين يفاقمان المشكلة فقط، وأن ردّ المعسكر الذي وصفه بأنه ديمقراطي يجب أن يكون بلورة جبهة واسعة ضد نية "كتلة الأبارتهايد" (اليمين) إقامة نظام كولونيالي بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.²³

وكتب يفتحييل أن اليهود هم أصحاب مواطنة كاملة "في كل مكان في البلد"، بينما ينقسم العرب والفلسطينيون إلى فئات أدنى: مواطنون (من الدرجة الثانية) في إسرائيل، سكان القدس الشرقية، رعايا في الضفة وفي غزة. ومقارنة بالوضع الذي كان سائداً في الماضي في جنوب أفريقيا، اليهود هم "البيض"، والعرب من مواطني إسرائيل هم "الملونون"، بينما الفلسطينيون في المناطق هم "السود". مئات المستوطنات ربطت بصورة مدنية المناطق بإسرائيل وحولت الاحتلال إلى أبارتهايد. وهذا الوضع عززه "قانون القومية الإسرائيلي" (سنّ في تموز 2018) وقانون شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية اللذان يرسخان السيطرة الإسرائيلية القانونية بين نهر الأردن والبحر، وسياسة اقتصادية توجّه معظم موارد البلد إلى اليهود. وبرأيه فإن الحديث عن "احتلال" هناك (أراضي 1967) و"ديمقراطية" هنا (داخل الخط الأخضر)، وعن "يمين في

²² . المصدر السابق.

²³ . أورن يفتحييل، جبهة واحدة ضد كتلة الأبارتهايد، هآرتس، 2019/3/5، أنظر الرابط:

<https://www.haaretz.co.il/opinions/premium-1.6996756>

مواجهة يسار" أفلس لأنه فقد علاقته بالواقع، ويجب استبدال المصطلحات التي تحرك النضال. ومصطلح "أبارتهايد" يُعتبر لدى كثير من الجماهير شتيمة، لكن يجب النظر إليه كوصف لواقع سياسي وحشي يُعتبر جريمة خطيرة في القانون الدولي.

الأبارتهايد الإسرائيلي - خلفيات

توقفنا في تقرير بحثي سابق بشأن موضوع الأبارتهايد عند خلفيات المقاربة التي تربط إسرائيل بواقع الفصل العنصري في سياق العلاقة مع الفلسطينيين. ونوهنا ضمن هذا السياق إلى أن تقريراً أعده "مركز تراث الاستخبارات" في إسرائيل قبل أعوام عديدة حول نشاطات "أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي"، أشار إلى أن بداية انطلاق هذا النشاط السنوي كان في مؤتمر ديربن (جنوب أفريقيا) الذي عقد العام 2001 برعاية منظمة الأمم المتحدة تحت اسم "ضد العنصرية وكرهية الأجانب". ففي البيان الختامي للمنظمات غير الحكومية التي شاركت في هذا المؤتمر وردَ ربما لأول مرة أنه يجب تبني "سياسة عزل كامل لإسرائيل كدولة أبارتهايد، وفرض عقوبات عليها ومقاطعتها، وقطع العلاقات بين دول العالم وإسرائيل"²⁴. وأكد هذا الموقف معهد "ريئوت" الإسرائيلي الذي ربط بين استعمال كلمة أبارتهايد في السياق الإسرائيلي وبين ظهور حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS، حيث تم هذا الالتقاء في مؤتمر ديربن السالف²⁵.

وأوردنا في ذلك التقرير أنه لدى التنقيب عن تاريخ استعمال هذا المصطلح يتضح أنه لم يكن قيد التداول كإطار لفهم الحالة الإسرائيلية على نطاق واسع قبل هذا المؤتمر، ولكن يمكن القول إن الباحث والناشط السياسي أوري ديفيز استعمله في كتاب نشره العام

²⁴. مركز تراث الاستخبارات، حول أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي، 2011، أنظر الرابط للتقرير:

http://www.terrorism-info.org.il/data/pdf/PDF_11_028_1.pdf

²⁵. معهد ريئوت، حركة المقاطعة تسعى إلى نزع شرعية إسرائيل، مجلة مرووت، العدد، 16، 2010.

1987 بعنوان "إسرائيل: دولة أبارتهايد". ويمكن اعتبار هذا الكتاب بمثابة محاولة بحثية رائدة لفهم النظام الإسرائيلي من خلال إطار الأبارتهايد²⁶. كما أن الألفية الجديدة دشنت حقلاً معرفياً واسع النطاق في هذا الشأن.

في هذا الصدد لا بُدّ أيضاً من التفريق بين استعمال المصطلح وبين الدراسات والأبحاث التي أصبحت تسقط الإطار النظري لنظام الأبارتهايد على الحالة الإسرائيلية وعلى المشروع الصهيوني برمته، حيث تطور استعمال كلمة أبارتهايد من مصطلح مجرد يطلق على إسرائيل منذ العام 2001 لوصف النظام السياسي في الضفة الغربية وفي مناطق الـ48، وخاصة بعد اتفاق أوسلو وتغيير بنية الاحتلال العسكري، إلى إطار نظري يستلهم مركبات نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا بغية إعادة دراسة التاريخ الصهيوني في فلسطين من خلاله²⁷. بناء على ذلك فوصف إسرائيل كنظام أبارتهايد لا يتغيّر أن يؤطر الحالة التي نشأت أو استجدت بعد اتفاق أوسلو (1993) بل لفهم مجمل المشروع الكولونيالي الإسرائيلي. ومرة أخرى قدّم أوري ديفيز كتاباً جديداً حول الأبارتهايد الإسرائيلي صدر العام 2003. وهو من الكتب البحثية والنظرية التي افتتحت هذا الحقل المعرفي في الألفية الجديدة لفهم النظام السياسي الإسرائيلي والمشروع الصهيوني من خلال إطار الأبارتهايد²⁸.

ومن بين أبرز المقاربات بشأن موضوع إسرائيل والأبارتهايد قبل تلك التي استندت إلى استثمار خطة الضم، يمكن التوقف عند مقال للحقوقي الإسرائيلي إيال غروس، استحضر فيه التفرقة العنصرية التي سادت في جنوب أفريقيا وميّز ضمنه بين ما أسماه

²⁶. Uri Davis, *Israel: an Apartheid State*, (London: Zed Books, 1987).

²⁷. أنظر على سبيل المثال كتاب:

Ilan Pappé, (ed.). *Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid*, (London: Zed Books, 2015).

²⁸. Uri Davis, *Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle Within*, (London: Zed Books, 2003).

"الأبارتهايد الصغير" و"الأبارتهايد الكبير". وبراى غروس، يمثّل "الأبارتهايد الصغير" الفصل بين البيض والسود في المواصلات والأماكن العامة وغيرها، بينما يمثّل "الأبارتهايد الكبير" الفصل الجغرافي والتمييز العنصري في كل ما يتعلق بالحقوق السياسية. ويشير الباحث إلى أنه في إطار "الأبارتهايد الكبير" تم وضع السكان السود في مناطق جغرافية منفصلة من دون مكانة مواطنة، وأطلق نظام جنوب أفريقيا على هذه المناطق اسم "باننوتانات" واعتبرت كل منها دولة مستقلة. وشدّد غروس على أنه كان من السهل رؤية "الأبارتهايد الصغير"، بينما ظل من الصعب تأطير "الأبارتهايد الكبير". وجاءت مقاربة غروس هذه في أعقاب النشر عن فصل حافلات الباص العامة في الضفة الغربية بين المستوطنين والفلسطينيين. ويعتقد الباحث أن هذا النوع من السياسات يندرج ضمن الأبارتهايد الصغير وهو سهل الرؤية والمشاهدة والتوثيق لذلك فإن قطاعات من اليمين نفسه رفضته وتكررت له. ويعتقد غروس أن الأبارتهايد الصغير هو الجبهة الأولى والمرئية للأبارتهايد الإسرائيلي الذي يخفي وراءه الجبهة المركزية وهي الأبارتهايد الكبير. ويبين أن الأبارتهايد الصغير يختبئ وراءه أبارتهايد كبير يحمل مركبات عديدة، ومنها: "نظام يحدد أنه يسمح لليهود السكن هنا، بينما مسموح للعرب السكن هناك ومن دون أسس متساوية؛ نظام يعتمد في أساسه على الفصل وسرقة موارد الأرض والماء، وأيضا سرقة موارد القانون، ولا يتم فرض القانون في المناطق بصورة متساوية، سواء في ما يتعلق بوجود قانون وجهاز قضائي منفصل واحد للسكان اليهود والآخر للعرب، أو في ما يتعلق بفرض فاشل للقانون عندما يكون هناك حدث فحواه قيام إسرائيليين بالاعتداء على الفلسطينيين"²⁹.

ويوضّح غروس أن الفلسطينيين منفصلون في الأراضي المحتلة ليس في مجال السكن والمسكن فحسب، بل أيضا في مجالات التربية والتعليم، الصحة والرفاهية. ويشير في

²⁹ . إيال غروس، أبارتهايد كبير وأبارتهايد صغير، هآرتس، 2015/5/26، أنظر الرابط: <http://www.haaretz.co.il/opinions/premium-1.2644161>

هذا السياق إلى "أن قانون التأمين الصحي العام يعتبر كل يهودي يسكن في المناطق (المحتلة) جزءاً من سكان الدولة الذي يستحق الحصول على حقوقه حسب القانون، ولكن نفس القانون لا يشمل جاره الفلسطيني، فهو متعلق بجهاز صحي آخر، ضعيف أكثر". وبالنسبة للحقوق السياسية، يشير غروس إلى أن قانون انتخابات الكنيست يعطي لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 من الإسرائيليين إمكان التصويت وذلك في إطار بند يسمى "لوائح خاصة"، لكن مثل هذا الإمكان غير قائم من حيث المبدأ خارج حدود الدولة المعترف بها³⁰.

ويعتقد جدعون ليفي، الكاتب في صحيفة "هآرتس"، أن الأبارتهايد في الضفة الغربية يشبه إلى حد كبير الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في كافة المجالات، وفي الحالتين فإن العنصرية مُأسسة. وبينما في جنوب أفريقيا كانت الأمة هي البيض، ففي إسرائيل الدولة يهودية، وغير البيض في جنوب أفريقيا وغير اليهود في إسرائيل كان عليهم البحث عن هوية وطنية أخرى غير هوية الدولة التي يعيشون فيها، وحتى سياسات الهجرة كان شبيهة في الحالتين، والفرق الوحيد أن اليهودي كان يحصل على مواطنة فورية في إسرائيل بينما الأبيض المهاجر لم يكن يحصل على المواطنة مباشرة برغم أن الهجرة كانت محصورة للبيض إلى جنوب أفريقيا. وينتهي ليفي مقاله بالقول إن السود في جنوب أفريقيا لم يخرجوا للنضال ضد الأبارتهايد الصغير، بقصد أنهم لم يناضلوا من أجل الجلوس في الباص نفسه مع البيض، بينما ناضلوا ضد الأبارتهايد الكبير، الذي سمح بوجود أبارتهايد صغير. وأعرب عن اعتقاده بأن النضال الفلسطيني شبيه بالنضال في جنوب أفريقيا، أي النضال ضد الأبارتهايد الكبير وليس الصغير³¹.

وثمة كتاب إسرائيليون يعتقدون أن إسرائيل لا تلائم بشكل كامل نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا لكن هذا الأخير يتيح إمكان إعطاء نموذج نظري لفهم جوانب مشابهة في

³⁰ . المصدر السابق.

³¹ . جدعون ليفي، أبارتهايد، ولكن ماذا؟، هآرتس، 2012/11/11، أنظر الرابط:

<http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1861211>

النظام الإسرائيلي مع تلك التي كانت قائمة في نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، على غرار وجود نظامين قضائيين في الضفة الغربية، واحد مدني للمستوطنين وواحد عسكري للفلسطينيين، ووجود نظامين مختلفين من البنى التحتية، من جهة بنى تحتية متطورة وحديثة للمستوطنين، ومن جهة أخرى بنى تحتية مهملة وآخذة في التقلص للفلسطينيين، حيث أن السلطة الفلسطينية في هذه الحالة هي أشبه بنوع من نظام البانتوستانات الذي ساد في جنوب أفريقيا³².

وقبل هؤلاء جميعا جزم الكاتب الإسرائيلي إيلي أمينوف، في نطاق مناقشته سؤال هل إسرائيل دولة فاشية أم نظام أبارتهايد؟، أنها دولة أبارتهايد، وشدد على أنها كذلك في كل فلسطين التاريخية وليس في مناطق الضفة الغربية فقط. وأكد أمينوف أن المنظومة القانونية الإسرائيلية تفصل بين اليهودي وغير اليهودي، ومثل على ذلك من خلال قانون الحاضر الغائب (1950)، وقانون أملاك الغائبين (1950)، وقوانين المنظمات اليهودية والصهيونية العالمية مثل قانون مكانة الهستدروت الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل (1954)، وقانون أساس أراضي إسرائيل (1960)، وغيرها من القوانين التي تقوم على أساس الفصل بين اليهود والعرب في إسرائيل. ويعتقد الكاتب أن انعكاس نظام الأبارتهايد في إسرائيل على المواطنين الفلسطينيين أصعب من الانعكاسات التي كانت في جنوب أفريقيا، ويشير تحديدا إلى أن 87% من أراضي جنوب أفريقيا كانت مُعدة للبيض بينما 93% من أراضي الدولة مخصصة للشعب اليهودي، كما أن هناك مئات البلدات والكيبوتسات اليهودية التي تمنع سكن العرب فيها من خلال لجان القبول التي أعطها القانون مشروعية قانونية لمنع دخول العرب تحت مسميات مختلفة³³.

32 . عميره هس، عندما يقولون أبارتهايد إسرائيلي- ماذا يقصدون؟، هآرتس، 2013/2/8، أنظر الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/shabahit/premium-1.2184422>

33 . إيلي أمينوف، إسرائيل: فاشية أم أبارتهايد؟، موقع الضفة الشرقية (بالعبرية)، 2010/8/10، أنظر الرابط: www.hagada.org.il/2016/08/10

ومنذ أن طرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو "رؤيته" لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، عبر "خطاب بار- إيلان الأول" (2009)، يتم التأكيد في مناسبات كثيرة على أن "الدولة الفلسطينية" التي أعلن تأييده لإقامتها لا تعدو كونها أكثر من مجرد بانتوستان، بما يحيل إلى نظام الأبارتهايد.

وكان من أوائل من التجأ إلى هذا التوصيف أستاذ العلوم السياسية شلومو أفينيري (الذي أشغل في السابق منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية). فتحت عنوان "الطريق إلى بانتوستان" كتب أفينيري تعقيباً على خطاب بار- إيلان الأول: "رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو جدير بالثناء عما قاله وإن يكن من دون حماسة، بأن إسرائيل ستوافق على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. هذه الكلمات تبدو معقولة إلى أن نتوغل في التفاصيل. إن للتفاصيل مغزاهما بعيد المدى: الدولة منزوعة السلاح من دون جيش ومن دون حقوق بعقد معاهدات مع دول أخرى ومن دون سيطرة على المعابر الحدودية والمجال الجوي. وزير الخارجية السويدي كارل بيلدت الذي أصبحت دولته الآن الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي سأل عن حق: "ما الذي يتبقى من السيادة الفلسطينية مع كل هذه القيود؟"، هذا بالفعل أشبه ببياننتوستان. لا غرابة في أن الفلسطينيين رفضوا مواقف نتنياهو فوراً. مواقفهم كانت وما زالت متصلبة: إعادة تقسيم القدس وإزالة كل المستوطنات والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران 1967 والاعتراف بحق العودة. لن توافق أي حكومة إسرائيلية على هذه المطالب. لكن السؤال ليس فقط ما هو مقبول على الفلسطينيين وإنما أيضاً إلى أي مدى تبلغ جدية التصريحات الإسرائيلية"³⁴.

وكرر نتنياهو في الأعوام الأخيرة عرض رؤيته السياسية في الوقت الراهن. وكانت إحدى هذه المرات أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في تشرين الأول 2015،

34 . شلومو أفينيري، الطريق إلى بانتوستان، هآرتس، 2009/7/6

حيث قال إنه لا يريد دولة ثنائية القومية، لكن "يجب على إسرائيل السيطرة على كامل الأرض في المستقبل المنظور". كما أوضح أنه مستعد لتقسيم البلد، غير أن "الجانب الآخر (الفلسطيني) غير مستعد لذلك"، وأن منطقة الشرق الأوسط واقعة تحت تأثير تيارات الدين الإسلامي التي تعرقل إمكانية السلام.

حول هذه الرؤية أنشأت صحيفة "هآرتس" افتتاحية أكدت فيها أن أنسب اسم ينطبق عليها هو الأبارتهايد.

ومما جاء في هذه الافتتاحية: في الظاهر لا يعتبر الموقف الذي أعرب عنه نتنياهو متطرفاً. وهو مقبول من جانب أغلبية الجمهور اليهودي في إسرائيل- بالاستناد إلى العديد من استطلاعات الرأي العام التي أجريت في الأعوام الأخيرة ولا سيما منذ قمة كامب ديفيد العام 2000. وتؤيد الأكثرية فكرة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه تعتقد أن هذه الفكرة غير عملية بسبب "عدم وجود شريك" لدى الطرف الثاني. وهذه الأكثرية، وضمنها نتنياهو، تعارض فكرة دولة ثنائية القومية فيها مساواة في الحقوق بين جميع المواطنين يهوداً وفلسطينيين.

وأكدت الصحيفة أنه من معارضة نتنياهو للدولة الثنائية القومية ينجم استنتاج واضح: ما دامت "سيطرة إسرائيل على الأرض" مستمرة، فإن ملايين الفلسطينيين في المناطق المحتلة سيبقون في وضع أدنى ولن يحصلوا على حقوق المواطنة التي يتمتع بها جيرانهم اليهود في المستوطنات.

وختمت الافتتاحية: "إن النظام الذي وصفه رئيس الحكومة في رؤيته للأمور، له اسم واحد هو: الأبارتهايد. وليس هناك تفسير آخر لوجود نوعين من السكان يعيشون على الأرض عينها أحدهما له حقوق سياسية والآخر يرضخ لاحتلال دائم. ولن ينجح أي تبرير أمني أو تحذير من تأثير الإسلام في أن يطمس المغزى الحقيقي لهذه الرؤيا!"³⁵.

³⁵ . رؤيا الأبارتهايد لدى نتنياهو، افتتاحية، هآرتس، 2015/10/29، أنظر الرابط:
<http://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/1.2763406>

